

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 9-10 فبراير 2020

الأصل : إنجليزي

ASSEMBLY/AU/4(XXXIII) REV.1



Creating One African Market

تقرير فخامة السيد إيسوفو

رئيس جمهورية النيجر وقائد منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

حالة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

ألف – مقدمة

1. تذكرون أصحاب الفخامة بأنه خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمؤتمر، المنعقدة في 7 يوليو، 2019 في نيامي، النيجر، قدمت إحاطة بأخر التطورات في عملية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وأنه لشرف لي أن أقدم إليكم تقريري الجديد الذي يغطي فترة ستة أشهر من يوليو وحتى ديسمبر 2019.

باء- التطورات خلال الفترة من يوليو 2019 إلى ديسمبر 2019

2. أصحاب الفخامة، اسمحو لي أن أطلعكم على آخر التطورات حول المرحلة التي وصلنا إليها في مسيرتنا نحو إنشاء سوق أفريقية موحدة عبر منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

3. خلال الفترة قيد البحث ، عُقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس الوزراء في أديس أبابا يومي 24 و25 أكتوبر 2019. وتمنح المادة 11 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية صلاحية تنفيذ وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. ووفقاً لتوجيهاتكم، كان الاجتماع الافتتاحي لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية متمشياً مع مقرر القمة EX/Assembly/au/DEC.1(XII) الذي أصدر المؤتمر بموجبه تعليمات إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بتنظيم الاجتماع قبل 31 أكتوبر 2019.

4. بالإضافة إلى اجتماع مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، عقد اجتماع لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي أيضاً في ديسمبر 2019. وكما تعلمون أصحاب الفخامة، يظل وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي يشكلون الجهاز الرئيسي الذي أنشأتموه لإدارة المفاوضات في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، يساعده في ذلك كبار المفاوضين ومجموعات العمل الفنية وهيئات الخبراء الأخرى.

5. سيقدم إليكم المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي التقارير المواضيعية من مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ووزراء التجارة للاتحاد الأفريقي. وسوف أسلط الضوء في هذا التقرير على أهم القضايا.

6. تغطي المستجدات التي أطلعكم عليها التطورات التي طرأت في المجالات التالية:

- (1) جداول الامتيازات التعريفية
- (2) التجارة في الخدمات
- (3) قواعد المنشأ
- (4) تحفظات مجموعة الستة
- (5) وضع التوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (6) الاستعداد لبدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020
- (7) قضايا المرحلة الثانية وما بعدها
- (8) الاحتفال بيوم التكامل الأفريقي وتعميم رؤية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (9) التطورات في تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (10) حشد القطاع الخاص الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (11) تفويض بعض الصلاحيات إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (12) بناء الزخم وضمان استدامته من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية
- (13) الموقف المقترح من طلبات الحصول على صفة مراقب من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

جداول الامتيازات التعريفية

7. تذكرون أصحاب الفخامة أنه خلال الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمؤتمر، المنعقدة في 7 يوليو 2019 في نيامي، النيجر، قرر المؤتمر أن يتم تقديم الجداول النهائية للامتيازات التعريفية بخصوص التجارة في السلع إلى الدورة الحالية.
8. في إطار التحضير لذلك، اضطلعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بأنشطة في مجال بناء القدرات بغية مساعدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستعداد لتقديم عروضها التعريفية.
9. حتى 31 ديسمبر 2019، قدمت الدول الإحدى عشرة التالية عروضها بنسبة 90%: مصر، غينيا الاستوائية، الكاميرون، جمهورية افريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو، الجابون، ملاوي، موريشيوس، ساوتومي وبرنسيبي و سيشيل.
10. أُخبرت بأن عددا من البلدان والمجموعات الاقتصادية الإقليمية هي بصدد العمل على تقديم عروضها التعريفية وقد وصلت إلى مرحلة متقدمة.
11. خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أكرا، غانا، في ديسمبر 2019، اتضح أن البلدان والاتحادات الجمركية تحتاج إلى مزيد من الوقت لإنهاء العمل المتبقي في إعداد العروض التعريفية وغيرها من القضايا التي سيتم تفصيلها في هذا التقرير. وعليه، أصدر مؤتمر وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي توجيهات تقضي بأن تنظم مفوضية الاتحاد الأفريقي، اعتبارا من فبراير وحتى مايو 2020، سلسلة من الاجتماعات الفنية لمؤسسات التفاوض التابعة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بغية تمكين الدول الأعضاء من إنجاز العمل المتبقي. وتوصيتهم، أصحاب الفخامة، هي أن يتم عقد دورة استثنائية للمؤتمر في مايو 2020 لبحث العروض والأعمال التحضيرية الأخرى بغية بدء التجارة.
12. أصحاب الفخامة، أود أن أطلب منكم بإلحاح أن تصدروا توجيهاتكم إلى وزراءكم المسؤولين عن التجارة لضمان اختتام جميع المهام المتبقية من هذه المسألة قبل مايو 2020.

التجارة في الخدمات

13. أصحاب الفخامة، لقد تمت مواءمة خارطة الطريق بشأن إنجاز العمل المتعلق بالتجارة في الخدمات وفقاً لتوجيهاتنا. وخلال اجتماعهم الذي عقد في نيامي بالنيجر، في يوليو من العام الماضي، أكد وزراء التجارة الأفريقيون مجددا على ضرورة استكمال العمل على جداول الالتزامات المحددة للقطاعات ذات الأولوية بحلول يناير 2020. علاوة على ذلك، وافق الوزراء على ضرورة استكمال العمل على قطاعات الخدمات المتبقية وأطر التعاون التنظيمية بحلول يونيو 2020. لذلك تعهدت الدول الأعضاء بتقديم عروضها الأولية بخصوص التجارة في الخدمات في موعد أقصاه 31 يناير 2020 كما تم الاتفاق عليه.
14. نظراً للأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات في جميع أنحاء العالم، أتطلع إلى الحصول على آخر المستجدات حول الوضع الراهن فيما يتعلق بالعمل بخصوص التجارة في الخدمات.
15. يجب الالتزام بالموعد النهائي المحدد في يونيو 2020 لقطاعات الخدمات المتبقية وأطر التعاون التنظيمية.
16. أود أن أشير إلى أن البعض يتصور أننا قد ركزنا على قضايا التجارة في السلع أكثر من تركيزنا على التجارة في الخدمات خلال مفاوضات المرحلة الأولى من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. فلا بد من تدمير هذا التصور. وبالتالي، أوصي أصحاب الفخامة بأن نطلب من مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية أن يتأكد من أن جميع الأعمال المتبقية في مجالي التجارة في السلع

والتجارة في الخدمات سيتم إنجازها في آن واحد وأن بدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020 يتضمن التجارة في السلع والتجارة في الخدمات معا.

قواعد المنشأ

17. لقد تم اطلاعي على أنه خلال الأشهر الستة الماضية لم يتم إحراز تقدم كبير في إنجاز العمل المتبقي بشأن قواعد المنشأ. ويعزى ذلك أساسا إلى التحديات المرتبطة بقلة التمويل الذي تم توفيره للأمانة المؤقتة ووحدة الدعم لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. كما أثر النقص في التمويل على الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتجارة في الخدمات والشروع في مفاوضات المرحلة الثانية. تم الاتصال بهياكل صنع السياسة المختصة للاتحاد الأفريقي من أجل ضمان الحصول على التمويل لإنجاز هذا العمل.
18. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الدول والاتحادات الجمركية الأفريقية قد لاحظت أنها ستحتاج إلى اكتمال قواعد المنشأ قبل اختتام العروض التعريفية. وكما أبلغت القمة الأخيرة للمؤتمر، فإن العمل المتبقي بشأن قواعد المنشأ يتعلق بمصائد الأسماك، زيوت الطعام، السكر، الجلود، المنسوجات والملابس، الآلات والأليات، وصناعة السيارات.
19. سيتم أيضاً تقديم العمل المنجز لتقوموا ببحثه خلال الدورة الاستثنائية للمؤتمر المقترح عقدها في مايو 2020. وبناءً على ذلك، أوصي أصحاب الفخامة بأن نصدر إلى الوزراء المسؤولين عن التجارة توجيهات بضمن اكتمال جميع الأعمال قبل انعقاد القمة الاستثنائية المقترحة في مايو 2020.

تحفظات مجموعة الستة:

20. تذكرون أصحاب الفخامة أنه خلال آخر تحديث قدمته إليكم، أبلغتكم بأن هناك الآن ستة (6) بلدان ترى أن الطرائق المعتمدة طموحة للغاية بالنسبة لها بسبب ما ينتج عنها من قيود هيكلية، وبالتالي، فقد طلبت بعض المعاملة التفضيلية. ومجموعة البلدان الستة الآن هي: إثيوبيا ومدغشقر وملاوي والسودان وزامبيا وزيمبابوي. طلبت هذه البلدان مستوى من الطموح يقف عند 85% بدلاً من نسبة 90% التي وافق عليها باقي أعضاء المتفاوضين في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.
21. في تقريرتي السابق، أبلغت هذه الهيئة الموقرة أنه، خلال اجتماع غير رسمي عقد في لوساكا، زامبيا في سبتمبر 2018، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً لكبار مفوضي منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية لإيجاد طريق للمضي قدماً في المفاوضات بشأن طرائق التجارة في السلع التي ستأخذ بعين الاعتبار مواطن الضعف الخاصة لبلدان مجموعة الستة. وفي ذلك الاجتماع، وافقت الدول الست على مستوى تحرير بنسبة 90% على أن يتم تنفيذها على مدى 15 عاماً. ومع ذلك، تعهدت دولتان عضويتان (ملاوي والسودان) بتحرير ما يصل إلى 85% خلال السنوات العشر الأولى والوصول إلى 90% بحلول العام الخامس عشر بعد دخول منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية حيز التنفيذ.
22. أصحاب الفخامة، إن المقرر الذي اتخذه هذا المؤتمر في دورته الاستثنائية الثانية عشرة المنعقدة في يوليو 2019 في نيامي، كان على النحو التالي:
"يقرر مواصلة مناقشة اقتراح مجموعة الستة بلدان (إثيوبيا، مدغشقر، ملاوي، السودان، زامبيا وزيمبابوي) بشأن تحرير 21% من إجمالي الخطوط التعريفية على فترة خمسة عشر (15) عاماً، رهنا بالمعاملة بالمثل، بهدف التوصل إلى توافق في الآراء، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2020".
23. خلال الاجتماع الأخير لوزراء التجارة الأفريقيين، لاحظت بعض الدول الأعضاء أن من الضروري مناقشة هذه المسألة على ذلك المستوى قبل عرضها على رؤساء الدول والحكومات. غير أن بعض البلدان أشارت إلى أن المسألة تدخل في صلاحيات القمة وبالتالي لم تكن موضوع نقاش في مؤتمر

- وزراء التجارة الأفريقيين. وفي المداولات التي أعقبت ذلك، طلبت بعض الدول الأعضاء أيضًا أن يقدم مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي تفسيرًا قانونيًا مكتوبًا للمقرر المذكور أعلاه. ولاحظت دول أعضاء أخرى أيضًا أنه على الرغم من إثارة المخاوف بشأن الطرائق عندما تم الانتهاء منها في 2017، فقد وقعت جميع البلدان المعنية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وصدق بعضها عليها. 24. أحاط مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين بالآراء المتباينة للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة وطلب إحالتها إلى هذه الهيئة مرة أخرى لمناقشتها والاتفاق على طريقة المضي قدمًا.
25. أوصى أصحاب الفخامة بأن يناقش هذا الأمر بشكل كامل وأن نتخذ قرارًا نهائيًا بشأنه بناءً على الآراء القانونية.

- وضع التوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية**
26. فيما يتعلق بوضع التوقيعات، أود أن أبلغكم بأن إرتريا هي الدولة الوحيدة التي لم توقع بعد. وتتواصل مفاوضات الاتحاد الأفريقي مع حكومة إرتريا، ونأمل أن ينضم بلدنا الشقيق قريباً إلى الحظيرة. والأمر المشجع هو أن وفد إرتريا أدلى ببيان خلال قمة نيامي الاستثنائية لعام 2019 أكد فيه التزام جمهورية إرتريا بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في أقرب وقت ممكن.
27. بناءً على ذلك، أوصى أصحاب الفخامة بأن تختتم مفاوضات الاتحاد الأفريقي محادثاتها مع حكومة إرتريا قبل نهاية أبريل 2020.
28. بعد تقريرني إلى أصحاب الفخامة في يوليو 2019، في نيامي، النيجر، يسرني أن أبلغكم أن موريشيوس قدمت صك تصديقها وأصبحت الدولة الطرف الثامنة والعشرين في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. ووضع التصديق حتى 13 يناير 2020 هو على النحو التالي:

1. بوركينا فاسو	8. إثيوبيا	15. النيجر	22. ساوتومي وبرنسيبي
2. تشاد	9. إسواتيني	16. مالي	23. السنغال
3. الكونغو	10. كينيا	17. موريتانيا	24. سيراليون
4. كوت ديفوار	11. الجابون	18. موريشيوس	25. جنوب أفريقيا
5. جيبوتي	12. غانا	19. أوغندا	26. جامبيا
6. مصر	13. غينيا	20. رواندا	27. توجو
7. غينيا الاستوائية	14. ناميبيا	21. جمهورية العربية الصحراوية	28. زيمبابوي

29. يعتبر هذا التطور أمراً مشجعاً للغاية لأن أكثر من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد قدمت الآن صكوك التصديق. وقد أبلغت بأن عددًا من الدول الأعضاء وصلت إلى مراحل مختلفة من الامتثال لمتطلباتها الدستورية من أجل إيداع صكوك تصديقها على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وأود أن أشجع الدول المعنية على التعجيل بعمليات التصديق حتى نتقدم جميعًا كقارة في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.
30. في ضوء هذه الخلفية، أوصى أصحاب الفخامة بأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قبل بدء التجارة بموجب هذه الاتفاقية في 1 يوليو 2020.
31. عند تقديم هذه التوصية، أود أيضًا أن أحيط أصحاب الفخامة علماً بأن مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قد عزز روح التكامل والشمولية في الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية من خلال اتخاذ قرارات رئيسيين. الأول هو أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

ستشارك مشاركة كاملة في اجتماعات مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية حتى ما بعد بدء التجارة في 1 يوليو 2020. وبعد ذلك فقط سيتم النظر في الشروط والأحكام التي تخضع لها مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لن تصبح بعد ذلك دولا أطرافا في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. أما القرار الثاني فهو أن المنافسة على التعيين في أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على جميع المستويات يجب أن تكون مفتوحة لجميع مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

32. الاستعداد لبدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020
أصحاب الفخامة. يسعدني أن أبلغكم بأن عدداً من الدول الأعضاء قد نفذت أنشطة لإعداد أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لبدء التجارة في 1 يوليو 2020.
33. ومع ذلك، ينبغي لحكوماتنا ضمان تعزيز توعية أصحاب المصلحة في منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على الأصعدة الوطنية. هناك قضايا لم يتم البت فيها بعدُ وتؤثر بشكل مباشر على أصحاب المصلحة والقطاع الخاص، ومن الأهمية بمكان أن يتخذ كل منا إجراءات متسقة للتعامل مع القطاع الخاص وإعادته للتداول. سأعود إلى هذه القضية المهمة في الجزء الأخير من تقريري.
34. تشمل الأنشطة التي لا يزال يتعين الاضطلاع بها على الأصعدة الوطنية ما يلي: موامة القوانين الوطنية مع اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، وبنبغي ضمان إعداد الوثائق المطلوبة للتمكين من التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، وتوزيعها وإيصالها إلى علم أصحاب المصلحة مثل المنتجين والمستوردين والمصدرين وشركات الشحن والتخليص وإدارات الجمارك، والتشغيل الآلي للعمليات الجمركية والتجارية التي ستكون أساساً للترابط بين إدارات الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين في القارة.
35. بالإضافة إلى هذه الأنشطة التحضيرية على الصعيد الوطني، من الأهمية بمكان أن يعزز كل منا المؤسسات الوطنية المخصصة لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وقد يتعدى هذا التعزيز حدود الوزارات المسؤولة عن التجارة لأن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ذات طبيعة إنمائية وسيتم تنفيذها وفقاً لذلك في جميع القطاعات.
36. قد تذكر أصحاب الفخامة أيضاً أننا قررنا في نواكشوط، موريتانيا، في يوليو 2018، أن نضع جميعاً استراتيجيات وطنية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بالإضافة إلى تشكيل لجان وطنية معنية بمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الهياكل. وتستهدف هذه الهياكل جذب مشاركة أصحاب المصلحة، ومن بينهم: الجناح التنفيذي والتشريعي للحكومة، القطاع الخاص، العمال، الشباب، النساء، المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية وصغار التجار عبر الحدود. أحث كلا منا على تنفيذ مقرر نواكشوط هذا.

37. في إطار الاستعدادات على الصعيد الوطني، أوصي أصحاب الفخامة بما يلي:
(أ) تقوم الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بإنتاج نموذج تستخدمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتقديم التقارير إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية عن وضع الاستعدادات على الصعيد الوطني، خاصة الاستعدادات الواردة في الفقرات السابقة، وتوزعه على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قبل نهاية فبراير 2020.

(ب) بناء على النموذج، تقدم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التقارير بحلول نهاية مارس 2020 إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية عن وضع استعداداتها لبدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. سيشكل موجز لجميع التقارير جزءاً من تقريرى إلى أصحاب الفخامة خلال قمتنا الاستثنائية المقرر عقدها في مايو 2020.

(ج) تضع الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قبل نهاية أبريل 2020 أنظمة لرصد التدفقات التجارية في منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وكذلك لتسجيل إحصاءات التجارة.

مفاوضات المرحلة الثانية وما بعدها

38. أصحاب الفخامة، مع اقتراب موعد مفاوضات المرحلة الأولى من نهايتها، من المتوقع أن تبدأ مفاوضات المرحلة الثانية حول الاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية بعد فترة وجيزة من انعقاد هذه القمة الاستثنائية. تعمل مفوضية الاتحاد الإفريقي في الوقت الحالي على تسهيل إنشاء مجموعات العمل الفنية التي ستوفر مدخلات رئيسية في المفاوضات.

39. أصدر مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين في هذا الصدد توجيهات تقضي بأن تعقد مفوضية الاتحاد الإفريقي اجتماعاً لمنتدى التفاوض بعد قمة 2020 مباشرة لبحث اختصاصات مجموعات العمل الفنية. عندما يباشر مفاوضونا هذا العمل، يجب أن يضعوا في اعتبارهم موعد ديسمبر 2020 النهائي المحدد لاختتام مفاوضات المرحلة الثانية. يجب الالتزام بهذا الموعد وتسجيله في مقرراتنا التي سيتم اعتمادها بعد بحث تقريرى.

40. أصحاب الفخامة، بينما يتحرك العالم باتجاه العصر الرقمي، ستظهر التجارة الإلكترونية بشكل متزايد كعنصر في التجارة البينية الأفريقية. وفي هذا الصدد، أوصى بأن نمنح مفوضية الاتحاد الإفريقي تفويضا لتعبئة الموارد خلال 2020 بغية بناء القدرات على التفاوض على الصكوك القانونية للتجارة الإلكترونية على مستوى كل من منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ومنظمة التجارة العالمية. وأوصى كذلك بأن نتخذ مقراً رسمياً خلال هذه القمة يقضي بضرورة تركيز مفاوضات المرحلة الثالثة على بروتوكول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية فور انتهاء مفاوضات المرحلة الثانية.

41. في الوقت الذي نتحرك فيه باتجاه بروتوكول منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية، أود أيضاً أن أوصى أصحاب الفخامة بأن ندرس دراسة نقدية النهج التي وضعها لنا الشركاء الثنائيون للدخول معهم في صكوك قانونية ثنائية للتجارة الإلكترونية. يتم تقديم هذه التوصية للتأكد من أننا قادرون على التفاوض وتنفيذ بروتوكول لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية والمنتجات التي يتم تداولها في إطار التجارة الإلكترونية.

42. من المهم أيضاً الإشارة إلى أن من شأن الاتفاقيات الثنائية حول التجارة الإلكترونية مع أطراف ثالثة أن تعرقل مسيرة التصنيع في أفريقيا التي تعد القاعدة الإنتاجية لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، فضلاً عن تقويض أسس ظهور وتطور منصات التجارة الإلكترونية الأفريقية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية. وفي هذا الصدد، أوصى أصحاب الفخامة بأن نشجع ظهور منصات التجارة الإلكترونية المملوكة لأفريقيا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية في إطار استعداداتنا للتفاوض على بروتوكول منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية.

الاحتفال بيوم التكامل الإفريقي وتعميم رؤية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

43. تذكرون أصحاب الفخامة أنه، بموجب المقرر Ext/Assembly/AU/Dec.1(XII)، اتفقنا على إعلان 7 يوليو من كل عام "يوما للتكامل الأفريقي"، على ألا يكون يوم إجازة عامة، وذلك للاحتفال بتفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

44. تذكرون أصحاب الفخامة أيضًا أنه بموجب إعلان نيامي (Ext / Assembly / AU / Decl.1 (XII)) الصادر عن الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للمؤتمر في 7 يوليو 2019 في نيامي، النيجر، وجهنا دعوة إلى الأفريقيين في القارة و في المهجر للقيام بأنشطة تذكارية للاحتفال بإنجازات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في العام السابق، ونحن ندرك تماما أن مصير منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية هو في أيدينا.

45. ولضمان الاحتفال بيوم التكامل الأفريقي، الذي سيكون بمثابة تذكير وإعادة تأكيد لالتزامنا بمواصلة مسيرة تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية على النحو الوارد في المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (معاهدة أبوجا) في 1991، وضعت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعض المبادئ التوجيهية التي تشمل أيضا الخطوط العريضة لعيّنة من الأنشطة التذكارية. وترد هذه في مشروع المقرر الذي قدمه مجلس الوزراء للبحث. أوصي أصحاب الفخامة باعتماد مشروع المقرر والمبادئ التوجيهية.

46. أود أن أوجه إلينا جميعا دعوة إلى انتهاز الفرصة التي يوفرها يوم التكامل الأفريقي لنشر رؤيتنا لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها حتى تؤدي إلى اختلال الوضع الراهن. نحن بصدد إنشاء منطقة قارية أفريقية للتجارة الحرة تكون لديها القدرة على إزالة الإرث التاريخي المتمثل في بلقنة إفريقيا، وفي الوقت نفسه، نهئى الظروف لتحقيق التحول الهيكلي لأفريقيا من خلال التجارة البينية الأفريقية. إن هذا التحول سيعود بفائدة عظيمة على بلداننا وشعبونا. ونظرًا لأن التنفيذ الناجح لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية يتطلب تغييرًا في أنماط التفكير، فمن واجبنا كقادة أن نقود هذه العملية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إصدار بيانات حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بانتظام، وتنظيم الأنشطة مع أصحاب المصلحة والمجتمعات الجماهيرية مثل عقد ندوات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية، وحلقات نقاش ومنتديات يشارك فيها كل من القطاع الخاص الأفريقي، رائدات الأعمال الأفريقيات، الشباب الأفريقي، لا سيما الطلاب، والمؤسسات البحثية. وعلى سبيل المثال، يقدّر أنه لو أدلى واحد منا في كل أسبوع ببيان حول اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، فسيتلقى موظفونا بيانات حول منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على مدار العام، على اعتبار أن في العام 52 أسبوعًا. وفي هذا الصدد، أود أن أوصي جميع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بالإدلاء بانتظام ببيانات حول كيفية تنفيذ بلدانهم للاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

التطورات في تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

47. أصحاب الفخامة، تشمل المسائل التي تم بحثها في مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

48. تتمثل القضايا الرئيسية في وضع هيكل تنظيمي وميزانية لأمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية التي يقع مقرها في أكرا، غانا، وشغل بعض المناصب التنفيذية العليا للأمانة وعملياتها في أكرا.

49. لا يزال الهيكل التنظيمي العام لأمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وميزانياتها قيد الإعداد. ذلك لأن مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وافق على أن يتم النظر في المناصب الأخرى في الهيكل في وقت لاحق بعد مراجعة شاملة لمشروع الهيكل التنظيمي والمشاورات في العواصم الوطنية. وافق مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية أيضًا على أن هيكل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية يجب أن ينمو عضوياً، تقوده أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية

القارية، والاستراتيجيات وخطط العمل المتطورة بالإضافة إلى قدرة الدول الأعضاء على الدفع. وبالإضافة إلى ذلك، قرر مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية أن تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي هي التي تمول ميزانية الموظفين بأمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية من أجل حماية استقلال أفريقيا في مسائل التجارة المتعددة الأطراف.

50. قرر الاجتماع الثاني لمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي كأمانة مؤقتة ببدء عملية تعيين الأمين العام وثلاثة مديرين. وقد تم الاتفاق على نشر الإعلانات لمدة شهرين. كما تم تكليف رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعيين لجنة تُعنى بتسهيل تعيين الأمين العام والمديرين الثلاثة. وسوف تضم اللجنة:

• هيئة مكتب مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

• مفوض التجارة والصناعة بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

• مسؤول تجاري أفريقي رفيع المستوى ذو خبرة في مسائل التجارة الدولية.

• رئيس البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.

• الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

• ممثل رفيع المستوى من البلد المضيف.

51. ستحيل لجنة الاختيار توصياتها بشأن تعيين الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية إلى هذا المؤتمر، مصحوبة بتوصياتها بشأن رتبة منصب الأمين العام.

52. أود في هذه المرحلة أن أسترعي انتباه هذا المؤتمر إلى أن أحد المقررات التي اتخذناها في نيامي، بالنيجر، خلال دورتنا الاستثنائية في 7 يوليو 2019 يقضي بأن تكون الأمانة الدائمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية جاهزة لمباشرة مهامها بحلول 31 مارس 2020. لقد أُخبرْتُ بأن مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قرر تحقيق هذا الهدف، وبالتالي فقد أوصى بتعيين الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وثلاثة مديرين في انتظار اختتام الهيكل العام. لقد اعترض مكتب المستشار القانوني للاتحاد الأفريقي على موقف مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. يجب أن أبادر بالإشادة بمجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية لتوسيع آفاق الخيال والدفع بالتفكير إلى أبعد مما قد جرت عليه الممارسة والسعي إلى تحقيق هدفنا. إن الأمر متروك لنا الآن لنقرر كيف نتحرك في وجه الصراع بين الشرعية والضرورة. اسمحو لي أن أؤكد أن الصراع سيأتي دائماً ونحن نتحرك نحو الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي. ستكون هناك دائماً ضغوط تقيدنا بالماضي وضغوط تدفعنا إلى التحرر من الماضي الذي يقوض التقدم. رسالتني إلى أصحاب الفخامة هي أن الإصلاح يعني، من بين أمور أخرى، التجديد والكفاءة والإنتاجية وتغيير العقليّة. إن تحقيق ذلك يتطلب الشجاعة لتحدي الوضع الراهن. والوضع الراهن هو البيروقراطية التي، إذا تُركت دون رقابة، قد تؤدي إلى موت محقق - وإن كان بطيئاً - لعملية الإصلاح نفسها. وفي هذا الصدد، يتطلب الإصلاح تصميمًا قويًا على الانعتاق من النظم والقواعد واللوائح والممارسات القائمة التي تعيق التقدم، واستبدالها عند الضرورة بنظم توفر قيمة ورخاء جوهريين لأفريقيا تمثيا مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي - أفريقيا التي نريدها. وكما قلت سابقاً، فإن الأمر متروك لنا بصفتنا رؤساء دول وحكومات لنقرر ما إذا كنا نريد أم لا إنشاء أمانة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية مع سرعة الإصلاح، أو بيروقراطية الوضع الراهن والبطء. إذا اخترنا البيروقراطية، فيجب أن نكون مستعدين لتحقيق أمانة تموت قبل أن تولد.

53. اسمحو لي، في هذه المرحلة، أن أذكر أن رئيس غانا، فخامة نانا أدا دانكوا أدو، قد دعا رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة موسى فكي محمد، إلى أكرا، غانا، لإيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بالتعجيل بتنفيذ مقرر القمة بشأن تفعيل الأمانة الدائمة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بحلول 31 مارس

2020. وفي ذلك الاجتماع، التزمت حكومة غانا بتغطية التكاليف المتعلقة بإقامة أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتعيين الأمين العام وثلاثة مديرين. علاوة على ذلك، فقد تقرر البدء بتعيين الأمين العام وقد تم وضع الإعلان على موقع الاتحاد الأفريقي في 19 ديسمبر 2019 ليبقى منشورا لمدة شهر واحد.

حشد القطاع الخاص الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

54. أصحاب الفخامة، أطلقت مبادرة مناصري أفريقيا إطار عمل بقيمة تريليون دولار يهدف إلى تمويل برامج ومشاريع منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بين الآن و2030. وسوف يستخدم الإطار استثمارات القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وطلب القائمون بمبادرة مناصري أفريقيا تقديم مشروع الإطار إلينا خلال هذه القمة. أوصي بأن نستمع إليهم ونمكّنهم من العمل مع وزرائنا، خاصة المسؤولين عن تخطيط التجارة والتمويل والصناعة والتنمية في تنفيذ إطار عمل تريليون دولار.

55. تذكرون أصحاب الفخامة أيضًا أنه بعد قمتنا الاستثنائية في نيامي، بالنيجر، التي عقدت في يوليو من العام الماضي، أصدرنا تعليمات إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لصياغة إطار للتعاون بين أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. لقد أُخبرْتُ بأنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ مقررننا. وعليه، أوصي أصحاب الفخامة بإصدار توجيهات إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإعداد هذا الإطار قبل بدء التجارة وتقديم تقرير مرحلي فني عن هذا الموضوع خلال قمتنا الاستثنائية المقرر عقدها في مايو 2020.

56. إن البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير هو أحد أصحاب المصلحة الذين يساعدوننا في ضمان تحقيق نتائج تعود بالفائدة على الطرفين عند إطلاق وتشغيل وإدامة سوق نشطة وفعالة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وفي هذا السياق، فإن وزراء التجارة الأفريقيين خلال اجتماعهم الثاني المنعقد في أكرا، غانا، في ديسمبر 2019، أحاطوا علما بمرفق التكيف التابع لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية المقترح واتخذوا قرارا بشأنه:

"أحاط الاجتماع علماً بالتقرير الذي قدمه كبار المسؤولين التجاريين عن حالة استخدام مرافق التكيف لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية التي وضعها البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير. لاحظ التقرير أن البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير قد منح خط انتماء بقيمة مليار دولار أمريكي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتستخدمه في تغطية تكاليف التكيف. بالإضافة إلى ذلك، وفر البنك ملياري دولار أمريكي ونصف (2.5) للقطاع الخاص الأفريقي الذي قد يحتاج إلى أموال لتوسيع نطاق عملياته في منطقة التجارة الحرة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، كان على منتدى التفاوض بدء العمل لإقامة مرفق التكيف الطويل الأجل لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بناء على دراسة الجدوى، وتعزيز رأس المال الأساسي المقدم من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير من خلال خطي الائتمان المشار إليهما أعلاه.

57. وفقاً لذلك، قرر وزراء التجارة الأفريقيين ما يلي:
(1) ينبغي أن يقدم البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير معلومات أكثر تفصيلاً وشمولاً عن شروط وأحكام مرفق التكيف لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

(2) على منتدى التفاوض الشروع في إعداد مرافق تكيف طويلة الأجل لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بناء على دراسة الجدوى وتعزيز رأس المال الأساسي المقدم من البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.

58. في ضوء الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها هذه المسألة في ضمان التنفيذ السريع والفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، أوصي أصحاب الفخامة بأن تطلبوا من وزرائكم المسؤولين عن التجارة والمالية أن يهتموا هذا العمل خلال هذا العام بالشراكة مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير ويقدموا إلينا مشاريع النظم الأساسية واستراتيجية تعبئة الموارد خلال قمتنا في فبراير 2021.

59. تفويض بعض الصلاحيات إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية أصحاب الفخامة، إن المادة 10 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية تمنحنا صلاحية ممارسة الإشراف وتوفير التوجيه الاستراتيجي فيما يخص منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وبسبب حجم العمل الضخم المتراكم في إطار الاستعداد لبدء التجارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، سيتطلب عدد كبير من القضايا اتخاذ قرارات وإجراءات سريعة حتى نتمكن من الالتزام بموعدها 1 يوليو 2020 النهائي. إنه موعد نهائي يجب ألا نُخلفه إذا أردنا الحفاظ على سمعتنا وسلامتنا في أعين الأفريقيين والعالم بأسره.

60. وسعياً لاستباق بعض التحديات التي قد تظهر على طول الطريق في الوقت الذي نقرب فيه من 1 يوليو 2020، أود أن أوصي أصحاب الفخامة بأن نطلب من مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية اتخاذ قرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وتفعيل هيكلها وتقديم تقرير إلى المؤتمر لإجازته.

61. بهذا التفويض، سيكون مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قادراً على الاضطلاع بدوره بالكامل وتقديم تقرير إلى المؤتمر الذي يمتلك صلاحية الرقابة. وبلغة الإصلاح، سوف يوفر هذا النهج الحدائق والإبداع والقيمة المضافة، فيعزز - في إطار هذه العملية - فعالية وكفاءة مؤسسات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وبهذه الطريقة نتجنب في صنع القرار الشلل الذي قد يكون ناجماً عن أننا أصبحنا نعقد قمة واحدة كل عام. وإذا سُمح لي بذلك فأنا أوصي بعقد قمة استثنائية في مايو 2020، ولكن سيكون هناك العديد من القضايا الأخرى التي ينبغي معالجتها بعد إطلاق التجارة في 1 يوليو 2020 وتستوجب قرارات سياسية فورية إذا أردنا إنشاء سوق نشطة وفعالة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. إن هذا التفويض المقترح سيتفق مع الممارسة الجارية في العديد من منظمات التجارة الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، حيث يكون مؤتمر الوزراء مسؤولاً عن الإشراف على عمل المنظمة بأكملها، بما في ذلك تعيين المدير العام.

62. إن الشيء الجيد في هذا النهج هو أن القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء ستظل تحال إلى المؤتمر للرقابة. بالإضافة إلى ذلك، والأمر الأهم، فالقضايا الرئيسية مثل تفسير الاتفاقية، وميزانية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وهيكلها التنظيمي، وكذلك أي مسألة مخولة بشكل صريح إلى القمة بموجب الاتفاقية، ستدخل في صلاحية المؤتمر حصرياً.

63. إن إحدى الحالات المباشرة التي يبدو فيها مثل هذا التفويض أمراً ضرورياً هي تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وتعيين الأمين العام والمديرين. وبالتالي، سيكون مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قادراً على اختتام هذه العملية وتقديم تقرير إلى القمة التالية، إلا في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء بين الوزراء أثناء عمليات الاختيار.

بناء الزخم وضمان استدامته من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

64. أصحاب الفخامة، تتطلع شعوبنا إلى منطقة تجارة حرة قارية أفريقية تفي بوعدها بشكل جوهري وفعال. لقد رفعا إلى مستويات عالية تطلعات الأفريقيين العاديين إلى إمكانية الحصول على منتجات أرخص وعالية الجودة في ظل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. يجب علينا تحقيق هذه التطلعات. وبناءً على ذلك، أوصي أصحاب الفخامة بأن تقوم الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية - ضمن حزمة تسليم مهامها إلى الأمانة الدائمة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية - بإعداد ورقة إستراتيجية حول الحفاظ على الزخم من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. يجب أن تكون وثيقة الاستراتيجية هذه جزءاً من تقريرنا إلى القمة الاستثنائية لشهر مايو 2020.

65. سعياً للحفاظ على الزخم في تنفيذ الاتفاقية المؤسسة للمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، سيتفق أصحاب الفخامة معي على أن ذلك سيتطلب على الفور حضور ومشاركة جميع الدول الأعضاء في جميع اجتماعات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بحيث لا نواجه مشكلة عدم توفر النصاب القانوني. ويمكن أن تكون هذه الاجتماعات للمفاوضات أو اجتماعات لهياكل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية المتوخاة بموجب الاتفاقية. ومن المتوقع أن يزداد عدد هذه الاجتماعات مع ازدياد كثافة الاستعدادات لبدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، ثم في المرحلة التي بعده عندما تبدأ التجارة في ظل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية في 1 يوليو عام 2020، وتنتامي.

66. اسمحوا لي أن أشير - للتأكيد - إلى أن بعض التحديات ظهرت في الآونة الأخيرة بخصوص توفر النصاب القانوني اللازم لعقد بعض اجتماعات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى غياب الرعاية من مفوضية الاتحاد الأفريقي أو من بعض الشركاء في التعاون الإنمائي. وقد تم اطلاعي على أن بعض الاجتماعات الأخيرة قد تحولت إلى اجتماعات استشارية بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. لا يعتبر ذلك أمراً جيداً بالنسبة للزخم ولتقديم نتائج ملموسة لشعوب أفريقيا.

67. من أجل الحفاظ على الزخم في عملية مفاوضات وتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، أود أن أوصي أصحاب الفخامة بأن تخصص جميع الدول الأعضاء الموارد اللازمة والكافية لضمان تمثيل حكوماتنا بشكل كامل في مختلف اجتماعات الاتفاقية لكي نتعقد دون تأخير بسبب عدم اكتمال النصاب. وللقيام بذلك، سوف نتولى الملكية الكاملة لعملية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.

68. أوصي أصحاب الفخامة أيضاً بأن نطلب من الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية العمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية المشتركة ذات الصلة العاملة في هذا المجال في القارة، من أجل تعزيز تخطيط وتنسيق الأنشطة والاجتماعات وتقليل حالات التضارب المحتملة بين المواعيد وغير ذلك من التداخلات.

69. ثمة مسألة أخرى تتعلق ببناء الزخم وضمان استدامته، وهي ضرورة الحديث، أصحاب الفخامة، عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في تصريحاتكم وتفاعلاتكم مع وسائل الإعلام كما تحدثت عن ذلك من قبل في القسم الخاص بالاحتفال بيوم التكامل الأفريقي. إن التصريحات المنتظمة حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية توجه رسالة إلى مجتمع الاستثمار حول التزام البلد تجاه منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وبينما نقوم بتطوير هذه السوق التي ستجلب معها وفورات كبيرة من حيث الحجم والنطاق، فإن قرارات المستثمرين بالإقامة في بلداننا مرهونة إلى حد كبير بتصورهم لمدى التزامنا بمقاصد ومبادئ منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. وفي هذا الصدد، أوصي أصحاب الفخامة أيضاً، في تعاملاتنا مع المحاورين، أن نقوم كذلك بتسويق منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية كمقصد استثماري جذاب ومنتام.

الموقف المقترح بشأن طلبات الحصول على صفة مراقب من قبل الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأفريقي 70. أصحاب الفخامة، تم تلقي اتصالات من دول ليست أعضاء في الاتحاد الأفريقي تسعى للحصول على صفة مراقب في اجتماعات أجهزة صنع السياسة في منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية القارية. لا تحتوي اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية على مثل هذه الحالة. في هذا الصدد، أوصي أصحاب الفخامة بعدم قبول طلبات للحصول على صفة مراقب من دول ليست أعضاء في الاتحاد الأفريقي. فكما ذكرنا من قبل ، نتوقع من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تكون في النهاية دولاً أطرافاً في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية .

اتفاقيات الأطراف الثالثة

71. في هذه المرحلة ، أود أن أتناول مسألة اتفاقيات الأطراف الثالثة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية . فهي اتفاقيات بين دولة طرف في اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية ودولة ليست طرفاً في الاتفاقية. تقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بصفتها الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بمراقبة التطورات في هذه المجالات ، وهناك دلائل تشير إلى أن بعض الدول الأطراف في منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ، والتي هي أيضاً أعضاء في الاتحاد الجمركي في إقليمها ، تتجه نحو هذا المسار ، ويشكل هذا مصدراً للقلق.
72. تذكرون فخامتكم أن الفقرة 1 من المادة 18 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن الأفضليات القارية تنص على ما يلي: "بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتعين على الدول الأطراف ، عند تنفيذ هذه الاتفاقية ، أن تتفق مع بعضها البعض ، على أساس متبادل ، على الأفضليات ات التي لا تقل ملاءمة عن تلك الممنوحة للأطراف الثالثة".
73. تذكرون فخامتكم كذلك أنه على الرغم من أن المادة 4 (2) من البروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع حول معاملة الدولة الأكثر رعاية، تنص على ما يلي: "لا يوجد في هذا البروتوكول ما يمنع أي دولة طرف من إبرام أو الحفاظ على ترتيبات تجارية تفضيلية مع أطراف ثالثة"، وتشدد بوضوح أيضاً على ما يلي: "بشرط ألا تؤدي هذه الترتيبات التجارية إلى إعاقة أو إحباط أهداف هذا البروتوكول ، وأن أي ميزة أو امتياز أو فائدة ممنوحة لطرف ثالث بموجب هذه الترتيبات تشمل الدول الأطراف الأخرى على أساس المعاملة بالمثل. "هذه الأحكام مماثلة حرفياً للمادة 4 (2) من بروتوكول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة في الخدمات.
74. تلزم المادة 17 (1) من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية حول الإخطار الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بإخطار جهات أخرى "... بأي التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية تعطيها هذه الاتفاقية يتم اعتمادها بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ".
75. أصحاب الفخامة ، بالإضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وبروتوكولاتها ، بحثت القمتان الأخيرتان مسألة اتفاقيات الأطراف الثالثة: خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لقمنا التي عقدت يومي 1 و2 يوليو 2018 في نواكشوط ، موريتانيا ، اتفقنا بشكل جماعي من خلال المقرر Assembly / AU / Dec.692 (XXXI)، على: "مواصلة الالتزام بجذب الشركاء الخارجيين ككتلة

واحدة للتحدث بصوت واحد وحث الدول الأعضاء على الامتناع عن الدخول في ترتيبات تجارية ثنائية حتى دخول الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية حيز التنفيذ.

76. تم توضيح هذا المقرر بشكل أكبر خلال قمنا العادية الثانية والثلاثين المنعقدة في فبراير 2019 هنا

في أديس أبابا ، إثيوبيا ، عندما قررنا من خلال المقرر Decision Assembly / AU / Dec.714 (XXXII) ، أن: " علي الدول الأعضاء التي ترغب في الدخول في شراكات مع أطراف ثالثة إبلاغ المؤتمر للتأكيد علي أن تلك الجهود لن تقوض رؤية الاتحاد الأفريقي لإنشاء سوق أفريقية واحدة " .

77. الآن ، تذكرون فخامتكم أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قد تم التفاوض عليها من قبل

جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 55 دولة كمنطقة انطلاق نحو إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المنصوص عليها في معاهدة أبوجا لعام 1991. وبذلك ، سنضع حداً لقارة مجزأة مع أسواق محلية صغيرة وغير تنافسية فرضت على أفريقيا خلال مؤتمر برلين. سنكون قادرين على إنشاء سوق أفريقية واحدة، وهو أمر حاسم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لأفريقيا.

78. سوف نتفقون فخامتكم معي على أن اتفاقيات الأطراف الثالثة، وخاصة تلك التي تم التفاوض بشأنها

بعد دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية حيز التنفيذ ، تساعد أفريقيا في تحقيق هدفها لجذب الشركاء الخارجيين ككتلة واحدة للتحدث بصوت واحد. وبالمثل ، من غير المرجح أن نحقق رؤيتنا لإنشاء سوق أفريقية واحدة ؛ إذا كان هناك أي شيء ، فمن المحتمل جداً أن تبقىنا اتفاقيات الأطراف الثالثة على ما كنا عليه بالأمس (وهي قارة مجزأة) وتصرف انتباهنا عن المكان الذي نريد أن نكون فيه غداً ، أي السوق الأفريقية المشتركة الواحدة.

79. في حين يقع القرار المتعلق بمسألة اتفاقيات الأطراف الثالثة في نهاية المطاف مع كل دولة طرف أود

أن أدعو فخامتكم إلي أن تسترشد في هذا الأمر بالأحكام ذات الصلة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والمقررات السابقة الصادرة عن الهيئة الموقرة بشأن ضرورة عدم تفويض رؤية الاتحاد الأفريقي لإنشاء سوق أفريقية واحدة."

ج. الخاتمة والتوصيات

80. إنني على قناعة بأنكم أصحاب الفخامة ستفقون معي على أننا حققنا تقدمًا كبيرًا في تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. والمهمة الحاسمة التي تنتظرنا الآن هي ضمان نجاحها وتحقيق فوائد ملموسة للأفريقيين العاديين. وعلى ضوء هذه الخلفية، أقدم التوصيات التالية لينظر فيها أصحاب الفخامة:

1.80. التجارة في السلع والخدمات:

- a. تختتم الدول الأعضاء إعداد عروضها التعريفية بنسبة 90% وتقدمها إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020؛
- b. تلتزم الدول الأعضاء بعدم رفع التعريفات على تجارة السلع خلال الفترة الانتقالية؛
- c. يجب الالتزام بالموعد النهائي المحدد في يونيو 2020 لقطاعات الخدمات المتبقية وأطر التعاون التنظيمية.
- d. تكليف مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بضمان إنجاز جميع الأعمال المتبقية في مجالي التجارة في السلع والتجارة في الخدمات بشكل متزامن، وبدء التجارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020 علي أن تشمل كلا من التجارة في السلع والتجارة في الخدمات.

2.80. قواعد المنشأ:

يجب تقديم الأعمال المنجزة بشأن قواعد المنشأ إلى المؤتمر خلال دورته الاستثنائية التي ستعقد في مايو 2020.

3.80. تحفظات مجموعة الستة:

بناءً على الآراء القانونية، يجب أن تتخذ هذه القمة قرارًا نهائيًا في هذا الشأن.

4.80. وضع التوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية:

- (أ) تختتم مفاوضات الاتحاد الأفريقي محادثاتها مع حكومة إرتريا قبل نهاية أبريل 2020.
- (ب) تقوم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قبل بدء التجارة بموجب هذه الاتفاقية في 1 يوليو 2020.

5.80. الاستعداد لبدء التجارة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020:

- (أ) تقوم الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، قبل نهاية فبراير 2020، بإعداد نموذج وتوزيعه على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لتستخدمه في تقديم التقارير إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية عن وضع الاستعدادات على الصعيد الوطني، خاصة تلك الواردة في الفقرات السابقة.
- (ب) بناء على النموذج، تقدم جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقارير بحلول نهاية مارس 2020 إلى الأمانة المؤقتة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية عن وضع استعداداتها لبدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية. سيكون موجز من جميع التقارير المقدمة جزءًا من تقرير إليكم، أصحاب الفخامة، في القمة الاستثنائية المقرر عقدها في مايو 2020.
- (ج) تضع الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية قبل نهاية أبريل 2020 أنظمة لرصد التدفقات التجارية في المنطقة وكذلك للحصول على إحصاءات التجارة.

6.80. مفاوضات المرحلة الثانية وما بعدها:

- (أ) ينبغي الالتزام بالموعد النهائي المحدد في ديسمبر 2020 لاختتام مفاوضات المرحلة الثانية.
- (ب) تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بتعبئة الموارد خلال 2020 لبناء القدرات على التفاوض بشأن الصكوك القانونية للتجارة الإلكترونية على مستوى كل من منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ومنظمة التجارة العالمية.
- (ج) اتخاذ قرار بأن تركز مفاوضات المرحلة الثالثة على بروتوكول اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية فور انتهاء مفاوضات المرحلة الثانية.
- (د) أن تدرس الدول الأعضاء دراسة نقدية للنهج التي يقترحها عليها الشركاء الثنائيون للدخول معهم في صكوك قانونية ثنائية خاصة بالتجارة الإلكترونية، وذلك من أجل ضمان قدرة أفريقيا على التفاوض والتنفيذ فيما يتعلق ببروتوكول للتجارة الإلكترونية بشأن التجارة الحرة القارية الأفريقية تتمتع بموجبه أفريقيا بسلطة كاملة في جميع جوانب التجارة الإلكترونية مثل البيانات والمنتجات التي يتم تداولها في إطار التجارة الإلكترونية.
- (هـ) تشجع الدول الأعضاء على ظهور منصات للتجارة الإلكترونية مملوكة لأفريقيا على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية في إطار استعداداتنا للتفاوض على بروتوكول منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بشأن التجارة الإلكترونية.

7.80. الاحتفال بيوم التكامل الأفريقي وتعميم رؤية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية:

- (أ) تُدعى الدول الأعضاء إلى ابتكار أنشطة تذكارية للاحتفال الرسمي بالإنجازات التي حققتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في العام السابق تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.
- (ب) يدلي رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بانتظام ببيانات حول كيفية تنفيذ بلدانهم لاتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية.
- (ج) اعتماد مشروع المقرر والمبادئ التوجيهية بشأن الاحتفال بيوم التكامل الأفريقي.

8.80. التطورات في تفعيل أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية :

تتمسك القمة بمقرر نيامي الصادر في يوليو 2019 بأن تبدأ الأمانة الدائمة مباشرة مهامها بحلول 31 مارس 2020.

9.80. حشد القطاع الخاص الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية:

- (أ) تكليف القائمين بمبادرة مناصري أفريقيا بالعمل مع الوزراء الأفريقيين، وخاصة المسؤولين عن التجارة والتمويل والصناعة وتخطيط التنمية في تنفيذ إطار عمل تريليون دولار.
- (ب) توجيه الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتطوير إطار التعاون قبل بدء التجارة وتقديم تقرير مرحلي فني عن الموضوع خلال قممتنا الاستثنائية في شهر مايو 2020.
- (ج) تكليف وزراء التجارة والمالية بالشراكة مع البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير باختتام العمل على مرفق التكيف لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية خلال 2020 وتقديم مشروع النظام الأساسي واستراتيجية تعبئة الموارد إلى قمة فبراير 2021 لبحثها.

10.80. تفويض بعض الصلاحيات إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية: تكليف مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية باتخاذ القرارات بشأن جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية وتفعيل هياكلها وتقديم تقرير إلى المؤتمر لإجازته.

11.80. بناء الزخم من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية:

- (أ) تقوم الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية - ضمن حزمة تسليم مهامها إلى الأمانة الدائمة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية - بإعداد ورقة إستراتيجية حول الحفاظ على الزخم من أجل التنفيذ الكامل والفعال في الوقت المناسب لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، وستكون وثيقة الاستراتيجية هذه جزءًا من تقرير يري إلى القمة الاستثنائية في مايو 2020.
- (ب) تخصص جميع الدول الأعضاء الموارد الكافية لضمان تمثيل حكوماتنا بشكل كامل في مختلف اجتماعات الاتفاقية لكي تتعدّد دون تأخير بسبب عدم اكتمال النصاب.
- (ج) إصدار توجيهات إلى الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بالعمل على نحو وثيق مع الدول الأعضاء وأمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية المشتركة ذات الصلة العاملة في هذا المجال في القارة، من أجل تعزيز تخطيط وتنسيق الأنشطة والاجتماعات وتقليل حالات التضارب المحتملة بين التواريخ وغيرها من التداخلات.
- (د) يقوم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بتسويق منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية باعتبارها مقصداً جذاباً ومنتامياً للاستثمارات خلال تعاملاتهم مع قادة الأعمال.

12.80. الموقف المقترح بشأن طلبات الحصول على صفة مراقب من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأفريقي:

لا تقبل منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية طلبات الحصول على صفة مراقب من دول ليست أعضاء في الاتحاد الأفريقي.

13.80. اتفاقيات الأطراف الثالثة:

- تكليف الأمانة المؤقتة لمنطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بما يلي :
- (أ) الاستمرار في رصد التطورات المتعلقة باتفاقيات الأطراف الثالثة التي تشمل الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ورفع التقارير إلى قمة الاتحاد الأفريقي .
 - (ب) وضع مبادئ توجيهية للإبلاغ ونماذج للإخطار باتفاقيات الأطراف الثالثة بما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية .
 - (ج) إدراج قسم خاص باتفاقيات الأطراف الثالثة في إطار التعاون المستقبلي بين أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية .
 - (د) أن تقدم إلى مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية القادم لبحثها واعتمادها ، المبادئ التوجيهية لرفع التقارير ونماذج الإخطار باتفاقيات الأطراف الثالثة وإطار التعاون بين أمانة منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

14.80. القمة الاستثنائية في مايو 2020 :

سُتُعدّ دورة استثنائية للمؤتمر في مايو 2020 للنظر في العروض التعريفية، والالتزامات المحددة في التجارة في الخدمات، وقواعد المنشأ وتقييم وضع الاستعداد لبدء التجارة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية في 1 يوليو 2020. ستحدد القمة الاستثنائية أيضاً كيف سيتم بدء تنفيذ التجارة رسمياً.

2020-02-10

Report of H.E. Mahamadou Issoufou, President of the Republic of Niger and Leader of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/8960>

Downloaded from African Union Common Repository